السياسة الخارجية الروسية وتحدي الإنسداد التكاملي بكومنولث الدول المستقلة.

Russian foreign policy and the Challenge of Integrative Blockage in The Commonwealth of Independent States.



مراد بن قيطة
جامعة باتنة1، الجزائر، m84benguita@gmail.com
عبد الحق بن جديد
جامعة عنابة، الجزائر، benabd1920@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/11 تاريخ القبول: 2020/04/18 تاريخ النشر: 2020/07/01

ملخص:

منذ نهاية الحرب الباردة، سعت روسيا الإتحادية وبشكل مكثف لإعادة إحكام سيطرتها على المجال الجيوسياسي المحيط بها والمتمثل في كومنولث الدول المستقلة، وإعادة إدماج دوله ضمن أطر إقليمية جديدة قادرة على استدامة السيطرة الروسية على هذا المجال، ومواجهة سياسات ومشاريع القوى المنافسة التي تسعى لتقويض النفوذ الروسي. غير أن مختلف المشاريع الإسترجاعية التي قادتها روسيا في المنطقة، لم تستطع الحفاظ على علاقات التبعية التقليدية التي كانت تجمعها بتلك الدول في إطار البناء السوفيتي، أو التأسيس لنموذج تكاملي إقليمي فعال وجذاب بفعل مزيج معقد من عوامل العطالة التي حالت ولازالت دون تمكن روسيا من تجسيد وتفعيل تلك المشاريع على أرض الواقع، وترسيخ دورها كقوة مهيمنة في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: *روسيا؛ الكومنولث؛ الاندماج؛ النفوذ؛ القوة؛ الهوية.*

Abstract:

Since the end of the Cold War, Russia has intensively sought to regain control over the surrounding geopolitical sphere of the Commonwealth of Independent States by reintegrating its countries into new regional frameworks that are capable of sustaining Russian domination over this space and confronting rival powers policies and projects that seek to undermine Russian influence. However, Russia's restoration projects could not maintain the Soviet dependencies or establish an effective and attractive regional integration model due to a mixture of disrupting factors that prevent Russia from implementing these projects and consolidating its role as a hegemonic power in the region.

Keywords: *Russia; the Commonwealth; integration; influence; power; identity.*

* **المؤلف المرسل: مراد بن قيطة، m84benguita@gmail.com**

مقدمة:

في أعقاب تفكك الإتحاد السوفيتي، وجدت روسيا الإتحادية نفسها في مواجهة جملة من التعقيدات والتحديات المتنوعة، كان من أبرزها انكشاف المجال الجيوسياسي الذي كان مغلقا ومتمركزا حولها، وتآكل حدودها الخارجية بشكل غير مسبوق، بفعل ظهور جمهوريات جديدة قبعت لفترات طويلة من الزمن تحت حكمها المركزي. وقد أدى هذا الواقع الجيوسياسي الجديد المحيط بروسيا إلى نشوء حالة فراغ في القوة اجتذبت إليها سياسات قوى إقليمية ودولية رأت في هذا الواقع فرصة لتعظيم نفوذها، وإحتواء وتطويق روسيا ومنعها من العودة كقطب دولي فاعل.

وتشكل الجمهوريات المستقلة حديثا عن روسيا الإتحادية، والتي تندرج ضمن ما يعرف في الأدبيات السياسية الحالية بكومنولث الدول المستقلة المجال المباشر للمصالح الحيوية الروسية، وبالتالي فإن هدف استعادة السيطرة عليها والحفاظ على موقع روسيا كقوة مهيمنة في هذا الفضاء الممتد من شرق أوربا إلى غاية آسيا الوسطى مرورا بجنوب القوقاز، يعتبر أولوية قصوى بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية. فقد أعطت هذه المنطقة تاريخيا، لروسيا ثقلها الجيوسياسي كقطب فاعل في النظام الدولي. وشكلت من الناحية الإقتصادية والعسكرية، فضاءً حيويا لأمنها وازدهارها الإقتصادي. وأساسا لهويتها الجيوسياسية كقوة عظمى على مرّ التاريخ.

تأسيسا على ما سبق؛ وفي ظل الظروف الداخلية الإنتقالية الصعبة التي عاشتها روسيا في بداية التسعينات، وتحولات الواقع الدولي الجديد المنبثق عن نهاية الحرب الباردة، الذي يتسم بتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، وظهور تكتلات وأقطاب إقتصادية وسياسية حديثة، أدركت روسيا أن الحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة الحيوية، يستلزم المبادرة بطرح مشاريع تكاملية قادرة على الحفاظ على الروابط الإستراتيجية التي تجمعها بتلك الدول، ومنع انفلاتها من دائرة هيمنتها الإقليمية، فعمدت بعد تفكك الإتحاد السوفيتي مباشرة لطرح خمسة مشاريع في المنطقة، بدأت بالمشروع الأشمل المتمثل في الكومنولث إلى غاية إطلاقها لمشروع الإتحاد الإقتصادي الأوراسي سنة 2015م، مراهنة في ذلك على عمق الروابط التاريخية والثقافية التي تجمعها بتلك الدول، وعلاقات التبعية الإقتصادية التي كرس لها العقل الاستراتيجي السوفيتي.

غير أنه وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن، وبالرغم من الجهود الروسية المبذولة في إطار هذا المسعى وتعدد وتنوع المشاريع والمبادرات الإندماجية بالمنطقة، لم تستطع روسيا الحفاظ على علاقات التبعية التقليدية التي كانت تجمعها بتلك الجمهوريات، أو الإرتقاء بها وإعادة بلورتها ضمن مشروع تكاملي فعال يضمن لها ترسيخ نفوذها وهيمنتها بشكل مستقر على تلك الدول، وهو ما يدفعنا لطرح التساؤل المركزي التالي:

كيف يمكن تفسير عدم قدرة روسيا الإتحادية على تجسيد مشاريعها ومبادراتها التكاملية الإقليمية الرامية لإحكام سيطرتها على دول الكومنولث منذ استقلال هذه الدول عن الإتحاد السوفيتي؟

من **الناحية النظرية:** تستند هذه الدراسة في تحليلها للمشاريع الروسية لإعادة إدماج دول الكومنولث على مفهوم الهيمنة التعاونية cooperative hegemony الذي قدمه الباحث الدانماركي طوماس بيدرسن في مقاله المرجع: **الهيمنة التعاونية: السلطة، الأفكار والمؤسسات في التكامل الإقليمي**، والذي عرّف

هذا النمط من الهيمنة بأنها شكل مرن للسيطرة بواسطة أدوات الترتيبات المؤسساتية التعاونية القائمة على إستراتيجية طويلة المدى(Pedersen2002, p.683). وبالتالي فإن هذا المفهوم التحليلي يمثل الإطار الأنسب لفهم طبيعة دوافع وأهداف ومنطق سلوك روسيا الإقليمي تجاه هذه المنطقة. فعلى النقيض من نظرية الاستقرار بالهيمنة التي تركز فقط على الدول القوية، يرتكز جوهر هذا المفهوم حول فكرة أن الدول الكبرى التي قد تعرف تراجعا في قدراتها المادية في فترة زمنية ما، قد تسعى إلى تعظيم نفوذها أو العمل على استقراره في دول جوارها من خلال وسائل غير قسرية عبر اتباع استراتيجية للهيمنة التعاونية في إطار بنى متعددة الأطراف (مؤسسات).كما ستعتمد الدراسة على بعض الطروحات النظرية للواقعية والبنائية ونظرية الإعتماد المتبادل لتفسير حالة العطالة التي وصلت إليها مختلف المشاريع التكاملية الروسية، وحالت دون تمكنها من تفعيلها على أرض الواقع.

1. المشاريع الروسية في مرحلة التسعينات:

في بداية التسعينات؛ واجهت روسيا في علاقتها بالجمهوريات السوفيتية السابقة تحديا مزدوجا، فمن جهة؛ كانت ملزمة بضمان تأمين عملية تفكك الإتحاد السوفيتي واستقلال جمهورياته دون وقوع حروب أو نزاعات كبرى في المنطقة، ومن جهة ثانية؛ اقتضت مصالحها الوطنية ضرورة الحفاظ على علاقات التبعية والروابط الإستراتيجية التي تجمعها بتلك الدول، ولذلك تمحورت جهود روسيا في هذه المرحلة في ظل محدودية قدراتها المادية وظروفها الداخلية على تجهيز وطرح بديل إقليمي جديد كفيل بأداء تلك المهمة.

أ- مشروع الكومنولث

يعتبر مشروع كومنولث الدول المستقلة (The Commonwealth of Independent) إحدى أهم المبادرات الإسترجاعية الروسية في الفضاء السوفيتي السابق، والذي حاولت من خلاله روسيا، تأسيس بديل قادر على ضمان بقاء تلك الدول قريبة من بعضها البعض، والحفاظ على الروابط الإستراتيجية الموروثة عن الحقبة السوفيتية . وقد ظهر هذا الكومنولث إلى الوجود عام 1991 م، كأول إطار للتعاون الإقليمي بين دول الاتحاد السوفيتي السابق، بمبادرة من ثلاث دول تنتمي إلى العرق السلافي، كانت في عداد ذلك الاتحاد وهي: روسيا وبيلاروسيا، وأوكرانيا(Voitovich1993, p.404) ، وسارعت دول آسيا الوسطى الخمس (طاجيكستان، أوزبكستان، قرغيزستان، تركمنستان ، وكازاخستان)، إلى تأييد هذا المشروع. وفي قمة ألما آتا المنعقدة يوم 21 ديسمبر من نفس العام، انضمت إليه جمهورية مولدافيا، ودولتان من منطقة جنوب القوقاز هما: أرمينيا وأذربيجان. و بقيت دول البلطيق الثلاث(استونيا، ولاتفيا، ولتوانيا) خارجه، في حين أن جورجيا وأذربيجان استمرتا لسنتين خارجه لتنضما إليه عام 1993م، تحت ظروف محلية وإقليمية خاصة.

في واقع الأمر؛ وبالرغم من تقبل دول المنطقة للمبادرة الروسية المتعلقة بالتكامل في إطار هذا المشروع، فإن الجمهوريات المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتي لم تكن تحمل تصورات وأهداف متماثلة فيما يتعلق بطبيعة هذا المشروع وأهدافه ، فقد كان لكل منها رؤيتها الخاصة حول دور ومهام هذا الإطار الإقليمي الجديد في تلك الفترة، بما يخدم أهدافها ويحقق طموحاتها المرحلية. وقد اشتركت تلك الدول في المجمل في هدفين أساسين على الأقل هما(Konofczuk 2007, p.31):

- ✓ توطيد إستقلالها الوطني، ماجعلها تنظر إلى الكومنولث باعتباره أداة لتسيير إستقلالها عن المركز في موسكو ، ومجرد آلية لما أطلق عليه حينها بالطلاق الحضاري " Civilized Divorce " ما بين روسيا وتلك الجمهوريات.
- ✓ الحفاظ على الروابط الإقتصادية والإستفادة من علاقات التبعية مع روسيا الإتحادية خاصة في المجال الطاقوي .

أما الطرف الروسي الذي بادر بفكرة هذا المشروع، فقد حملت رؤيته مزيجا من الأفكار والأهداف المبنية على قناعات ومصالح جيو- إستراتيجية وثقافية راسخة في هذا المجال الحيوي، في ظل محدودية قدراته حينها على إعطاء زخم كاف لهذا المشروع، حيث تتلخص أهداف الطرف الروسي فيما يلي (سلامة 1993، ص157):

- ✓ الحفاظ على صيغة من صيغ التعاون ما بينها وبين باقي الجمهوريات المستقلة، تتيح وتكفل لها إمكانية الحصول على المواد الأولية، واحتكار أسواق تلك الجمهوريات ؛
- ✓ مواجهة سياسيات الدول الإقليمية والقوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؛
- ✓ التحكم في المواقع الإستراتيجية، والممرات، والمضائق البحرية التي تتيح لها الوصول إلى المياه الدافئة؛
- ✓ الاستفادة من هذه الجمهوريات، باعتبارها حلقات وصل بينها وبين العالم، فهي بمنزلة الحزام العازل الذي يحيط بروسيا من الجنوب والغرب.

ب- دولة الوحدة الروسية- البيلاروسية:

يعتبر مشروع دولة الوحدة Union State of Russia and Belraus اتحادا كونفدراليا تم إنشاءه على أساس المدخل القانوني- المؤسساتي الذي تتم بموجبه توزيع السلطة ما بين المؤسسات الإتحادية (Kembayev2009, p.29). وترجع بواكير هذا المشروع في الأساس إلى بدايات العلاقات الدبلوماسية ما بين الدولتين، ولكنها تكثفت وتبلورت بشكل متسارع بعد وصول أليكساندر لوكاشينكا Aliaksandr Lukashenka الموالي لروسيا إلى السلطة، حيث بدأ التأسيس له عمليا من خلال اعتماد اتفاق الاتحاد الجمركي سنة 1995م و معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون في ذات السنة، واستكماله بعد ذلك بمعاهدة الاتحاد 1997م، والإعلان بشأن زيادة التوحيد لسنة 1998م إلى غاية التوقيع على معاهدة دولة الوحدة بين البلدين سنة 1999م(Vieira 2016, p.3).

ويستند هذا المشروع في جوهره على فكرة الوحدة السلافية، التي تحظى بتجذر تاريخي في الثقافتين الروسية والبيلاروسية، وترجع جذورها إلى أعمال الأديب الروسي المرموق ألكسندر سولجنتسين Aleksandr Solzhenitsyn الذي دافع في عمله الشهير الموسوم بـ "**المسألة الروسية في نهاية القرن العشرين**" على ضرورة أن تركز روسيا في جهودها الإقليمية على بناء علاقات مميزة مع بيلاروسيا وأوكرانيا وشمال كازاخستان، وتنشأ دولة واحدة من السلاف الشرقيين(Laruelle 2015, pp.6-7). ويهدف مشروع دولة الوحدة إلى تمهيد الطريق إلى اتحاد اقتصادي وسياسي كامل بين الطرفين، من خلال إنشاء بناء مؤسساتي فوق وطني فاعل يتكون من: مجلس الدولة الأعلى، برلمان، مجلس وزراء، ومحكمة عليا، وقد اقتصرت العضوية في هذا المشروع على روسيا

وبيلاروسيا بالرغم من وجود أعضاء ملاحظين مثل: صربيا، وبعض الجمهوريات المعترف بها من الجانب الروسي في المنطقة، كأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

وعلى الرغم من توقيع الطرفين على معظم المعاهدات التي تحدد الالتزامات العامة بالاتحاد والمجالات التي يجب أن يأخذ التكامل صيرورته ضمنها والتصديق عليها بسرعة، فإن روسيا وبيلاروسيا لم تتوصلا إلى أي اتفاقات نهائية بخصوص الجوانب الاقتصادية المركزية، بما في ذلك المسائل المالية والتشريعية، وإنشاء عملة موحدة أو تحديد الشكل السياسي المستقبلي لدولة الوحدة، وهو ما جعل مسار التكامل في بعديه الاقتصادي والسياسي في إطار هذه التجربة يتوقف لفترات عديدة ولا يجسد على أرض الواقع(Deyermond 2010, p.p 1192-1193).

2- المشاريع الروسية بداية الألفية الجديدة:

عمليا؛ ومنذ بداية الألفية الجديدة، وفي ظل حالة الإنسداد الواضحة التي عرفها مشروع الكومنولث ومختلف المبادرات التي كانت قائمة في إطارة، عرفت الجهود التكاملية الروسية بالمنطقة زخما كبيرا بفعل عدد من التطورات الداخلية والخارجية أبرزها؛ وصول الرئيس بوتين إلى الحكم، وتعافي الإقتصاد الروسي نسبيا، وتنامي أدوار القوى الإقليمية والدولية المنافسة في المنطقة، ما دفع القيادة الروسية لضرورة طرح بدائل جديدة قادرة على إحياء عملية التكامل الإقليمي، ومنع دول المنطقة من الإنخراط في مشاريع ومبادرات القوى المنافسة.

أ- الجماعة الإقتصادية الأوراسية

يمكن الجزم؛ بأن المساعي الروسية لإعادة إحياء مشاريعها التكاملية طوال العقد الأول من الألفية الجديدة خاصة في الجانب الإقتصادي، قد تركزت بشكل أساسي حول مشروع منظمة الجماعة الإقتصادية الأوراسية Eurasian Economic Community، التي مثلت إنطلاقة جديدة في مسار الجهود الروسية لبعث ديناميكية إندماجية حقيقية وواقعية في منطقة الكومنولث. وانطلقت فكرة هذا المشروع الجديد بمبادرة من الرئيس الروسي آنذاك فلاديمير بوتين بتاريخ الـ 10 أكتوبر 2000م في أستانا عاصمة كازاخستان بعد التوقيع على معاهدة تأسيسها من طرف رؤساء كل من: روسيا ، بيلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان وانضمت إليها لاحقا أوزبكستان في 7 أكتوبر 2005 م، ولكنها انسحبت منها بعد ذلك في 16 أكتوبر 2008م. وبحلول عام 2002م ، تحصلت مولدوفا وأوكرانيا، ثم أرمينيا عام 2003م ، على صفة عضو مراقب في الجماعة(Vardanyan 2013, p.33).

من الناحية العملية؛ تعود جذور هذا المشروع إلى إتفاقية الإتحاد الجمركي التي وقعتها روسيا رفقة كل من بيلاروسيا وكازاخستان سنة 1996م، وحاولت تجديدها في عام 1999 م، ليطلق بعدها الرئيس بوتين فكرة إنشاء هذه الجماعة على أساس أعضاء الاتحاد الجمركي الخمس لكومنولث الدول المستقلة معربا عن رغبة موسكو في تحويل الاتحاد الجمركي إلى فضاء اقتصادي مشترك(Nygren 2008, p.37). وقد استمر بذلك وجود هذه الجماعة طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 م إلى غاية الـ 10 من شهر أكتوبر 2014 م، بعد التوقيع

على اتفاقية إنهاء وجودها في العاصمة البيلاروسية مينسك بعد جلسة للمجلس المشترك للجماعة وإستخلافها بمشروع الإتحاد الإقتصادي الأوراسي (Yesevi 2014, p.1986).

من الناحية الموضوعية؛ ساهمت ثلاثة عوامل أساسية في بلورة هذا المشروع الروسي الجديد وتجسيده على أرض الواقع وهي (Qoraboyev 2010, p.p.214-215):

- ✓ وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة، ومحاولته بعث ديناميكية تكاملية جديدة بالمنطقة بعيدا عن الأطر التقليدية للكومنولث ؛
- ✓ تجاوز إخفاقات هذا الأخير في تشكيل سوق مشتركة حقيقية، واستئناف عمليات التكامل داخل المنطقة، وخلق تكتل إقتصادي مكمل لمشروع منظمة معاهدة الأمن الجماعي.
- ✓ إحتواء مشروع منظمة التعاون لآسيا الوسطى، والعمل على تذويبه ضمن إطار مشروع الجماعة .

وبخلاف المشاريع السابقة التي بادرت روسيا إلى تأسيسها في منطقة الكومنولث؛ تتميز الجماعة الإقتصادية الأوراسية بتقدم نسبي في هيكلها التنظيمي الذي يبدو أكثر مرونة من سابقيه من ناحية آلية صنع القرارات داخل أطره، فبإستثناء المجلس المشترك الذي لازال محتفظا بقاعدة الإجماع فإن الهيئات الأخرى تجاوزت هذا القيد وتبنت قاعدة التصويت بالثلثين. ففي حالة لجنة التكامل التي تعتبر ثاني أهم جهاز بعد المجلس المشترك ، فإن عدد الأصوات بأغلبية الثلثين يتوافق مع مساهمة كل عضو في ميزانية الجماعة وذلك وفقا للتوزيع التالي: روسيا الإتحادية 40 صوتا، بيلاروسيا وكازاخستان 15 صوتًا لكل منها. فيما تمتلك قرغيزستان وطاجيكستان 7.5 صوتا لكل منهما(Czerewacz-Filipowicz & Konopelko 2017,p.40) .

ب- منظمة معاهدة الأمن الجماعي

شكلت منظمة معاهدة الأمن الجماعي (collective security treaty organisation)مشروع روسيا الجديد، وأحد أهم روافد استراتيجيتها الإندماجية في منطقة الكومنولث، فقد حاولت موسكو من خلال هذه المنظمة تحويلها إلى مشروع، نواة Projet, Noyau لإعادة إطلاق عملية التكامل الأمني والسياسي كمرحلة أولى في المنطقة، في ظل تغير المعطيات الداخلية في روسيا وتنامي التحديات المرتبطة أساسا بسياسات القوى الغربية والإقليمية في المنطقة.

وتعود جذور مشروع هذه المنظمة إلى إتفاقية طشقند التي وقعتها الدول المستقلة حديثا في إطار مشروع الكومنولث بتاريخ 15 ماي 1992 م لمدة خمس سنوات على أن تجدد لاحقا بإنقضاء آجالها القانونية. غير أن هذه الإتفاقية سرعان ما أثبتت عجزها ومحدوديتها في التكريس عمليا لمفهوم الأمن الجماعي، ومنع وقوع النزاعات بين دول المنطقة أو تسويتها بشكل سلمي(Møller2009 ,p.205). وتعتبر هذه المنظمة تحالفا سياسا وعسكريا إقليميا للدفاع المشترك ظهر بتاريخ : 07 أكتوبر 2002 م ضم سبع دول هي: روسيا، بيلاروسيا، أرمينيا، وكازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان. وبذلك شكلت هذه المنظمة تمفصلا مهما في المساعي الروسية نحو إضفاء الطابع المؤسسي على تعاونها العسكري والأمني مع دول المنطقة، وتأكيدا لأولية البعدين العسكري والأمني في مختلف مشاريعها الإقليمية التي طرحتها لإعادة إدماج دول منطقة الكومنولث.

وقد حركت هذا المسعى الروسي لتحويل هذه المنظمة إلى كيان عسكري وسياسي مستقل بحدّ ذاته، عدد من الدوافع والهواجس المختلفة أهمها: مواجهة توسع حلف شمال الأطلسي نحو دول المنطقة، وتأمين وجود روسيا العسكري ومصالحها الإستراتيجية في مجالي الطاقة والتعاون العسكري – الصناعي بدول المنظمة، بالإضافة إلى منع الدول الأعضاء من الإنخراط في ترتيبات أمنية أو عسكرية عالمية أو إقليمية، خاصة تلك التي قد تستثني روسيا، وهو ما كرست له موسكو عمليا على مستوى ميثاق المنظمة في المادة 4 منه، التي تمنع الدول الأعضاء من الإنخراط في أية أحلاف إقليمية أو دولية أخرى (Kropatcheva 2016, p.p. 1531-1532) .

بينما تراوحت مواقف دول المنطقة بخصوص هذا المشروع ما بين إتجاهين ؛ **إتجاه داعم** لهذا المشروع تقاسمت دوله عددا من الأهداف التي تتمحور أساسا حول الإستفادة من هذه المنظمة كمظلة أمنية ، وضمان تزودها بالأسلحة والعتاد العسكري الروسي بأسعار تفضيلية، واستفادتها من برامج التكوين والتدريب العسكري التي تقدمها روسيا، فضلا عن ضمان حماية سيادتها الوطنية من التدخلات الخارجية سواء تلك المرتبطة بالنزاعات البينية مع الدول الأعضاء، أو ضد التهديدات الخارجية، وهو ما ينطبق على حالة أرمينيا في صراعها مع أذربيجان المدعومة من طرف تركيا، وقلق كل من: قيرغيزستان، وطاجيكستان من نزعة أوزبكستان الإقليمية للهيمنة على آسيا الوسطى، و**إتجاه رافض** لفكرة المشروع ومشكك فيه وفي أهدافه، ويضم كلا من : أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، التي يعتبر هاجس الهيمنة الأمنية الروسية على المنطقة أحد أهم الأسباب التي يمكن أن يفسر على أساسها رفضها الإنخراط في هذا المشروع، إذ لم تخفي تلك الدول ممانعتها الصريحة لمشروع المنظمة، وفضلت التعاطي بشكل ثنائي مع روسيا في مختلف مجالات التعاون العسكري والأمني(Teurtrie 2017, p.02).

ج- الإتحاد الإقتصادي الأوراسي

بخلاف المشاريع الإندماجية الروسية السابقة في منطقة الكومنولث، ظهرت فكرة مشروع الإتحاد الإقتصادي الأوراسي Eurasian Economic Union لأول مرة على يد الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف في مارس 1994م خلال خطاب ألقاه في جامعة موسكو الحكومية، حيث تحدث حينها على ضرورة تأسيس تحالف تجاري ما بين دول المنطقة على أساس براغماتي - إقتصادي (Yilmaz 2017, p.07) .غير أن فكرة هذا المشروع لم تلقى رواجا كبيرا في تلك الفترة، إلى غاية تبنها من طرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي جعل من مشروع التكامل الأوراسي حجر الزاوية في حملة الانتخابية لتوليه عهدة رئاسية ثالثة.

لا يشكل هذا المشروع في جوهره قطيعة مع المشاريع الروسية السابقة، بل هو في نظر الكثيرين أشبه بردة فعل متأخرة لمشكلات مشتركة لازالت قائمة ما بين دول المنطقة وتتطلب عملاً جماعيًا. وبالتالي فهو يعتبر المرحلة الأخيرة من مسار تكاملي تمحور حول ما يسمى بالترويكا الأوراسية التي تقودها روسيا الإتحادية وتضم فضلا عنها كلا من: بيلاروسيا وكازاخستان، حيث بدأ هذا المسار بإنشاء الإتحاد الجمركي في عام 2010م ثم الفضاء الإقتصادي الموحد في عام 2012م. ولذلك تُعرِّف المعاهدة المنشأة للإتحاد في مادتها الثانية هذا الأخير، بأنه يشكل منظمة دولية للتكامل الاقتصادي الإقليمي تتمتع بشخصية قانونية دولية، وبأن طبيعة التكامل المراد تحقيقه في إطاره اقتصادي بالأساس ولا يشمل المجالات الأخرى، السياسية، الثقافية، والاجتماعية ،بالرغم من احتمالية أن يتطور لاحقا إلى تلك المجالات عن طريق اتفاقيات أخرى، أو عن طريق تعديل المعاهدة

في المستقبل (karliuk2015,p.05). ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع على النحو المنصوص عليه في المادة 4 في إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات ورأس المال والعمالة. ويضم هذا الإتحاد حاليا خمس دول أعضاء تقع في وسط وشمال آسيا وأوروبا الشرقية هي: أرمينيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيزستان وروسيا، ويمتد على مساحة إجمالية تقدر بنحو 20 مليون كلم[2] أي ما يعادل 14% من مساحة العالم بسوق استهلاكية داخلية قوامها 182.7 مليون نسمة، وناتج محلي إجمالي يزيد على 4 تريليون دولار(Roberts & Moshes 2016, p.02)

إن التكامل في إطار هذا المشروع من **وجهة نظر روسية** : يمثل فرصة بالنسبة لروسيا لتحويله إلى مركز مجموعة إقليمية أوسع "أوراسيا الكبرى" التي تمتد من مورمانسك إلى شنغهاي، والتي يرجح أن تصبح مستقبلا مركزًا مستقلًا للتنمية العالمية، بدلاً من البقاء على مشارف أوروبا وآسيا، وهو ما أكده الرئيس بوتين في جوان سنة 2016م حينما أعلن دعمه لشراكة أوراسية أكثر شمولًا تتضمن الإتحاد الأوراسي والبلدان التي لروسيا شراكات وثيقة معها مثل: الصين، الهند، باكستان وإيران، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وقد عبر أليكسي بودبيزكين Alexei Podberezkin المستشار الأكاديمي والحكومي في هذا الإتجاه، بأن الكتلة الأوراسية التي تسعى روسيا لتحقيقها ستكون المركز الثالث للقوة والنفوذ في العالم والتي من المحتمل أن تكون قادرة على أن تصبح ثقلا موازنا للاثنين الموجودين بالفعل بقيادة الولايات المتحدة والصين، ومن شأنه أن يمنع أي تحالفات مستقبلية بينهما(International Crisis Group 2016, p.8).

ج- مظاهر الإنسداد التكاملي بمنطقة الكومنولث

تقر مختلف التقديرات والتقييمات التي قدمت حول مشاريع روسيا التكاملية لإعادة السيطرة على دول الفضاء السوفيتي السابق منذ بداية التسعينات، بمحدودية نجاعتها وهامشية مخرجاتها على مختلف المستويات، حيث تتفق مختلف آراء المحللين وصناع القرار من داخل المنطقة أو خارجها على دخول المنطقة في حالة إنسداد تكاملي عميق Deep Integration Blockage منذ فترة طويلة من الزمن، جعلت من مختلف تلك المبادرات مجرد مشاريع تكاملية على الورق Ink-on-Paper' Integration projects لا غير. ويمكن رصد أهم أبعاد ومظاهر هذا الإنسداد في المجالات التالية:

✓ **المستوى السياسي**: يسود إعتقاد واسع الإنتشار داخل أوساط النخب السياسية الحاكمة في المنطقة حول رمزية ومحدودية دور مختلف المشاريع الروسية في جلب الإستقرار والأمن لدول الكومنولث، إذ لم تنجح هذه المشاريع المختلفة من الناحية العملية في درء المنطقة عن عدد من الأزمات والتوترات السياسية التي شابت العلاقات ما بين دوله في فترات مختلفة كان آخرها الأزمة الأوكرانية سنة 2014م ، وأدت إلى نشوء حالة من عدم الإستقرار السياسي التي لازالت جاثمة على العلاقات الجماعية والثنائية خاصة مع روسيا الإتحادية. ففي ضوء الاختلافات السياسية الكبيرة بين دول المنطقة لم تتشكل حالة من الإتفاق السياسي حول تصور موحد لطبيعة هذه المشاريع ومستويات التعاون المرجوة منها. وهو الأمر الذي تجلى في المرحلة المبكرة لمشروع الكومنولث مثلا، والتي تميزت بتفاوت متزايد بين الخطابات السياسية والالتزامات التي بذلت لتعزيز التنسيق والتعاون في إطاره، فمن عام 1991م إلى عام 1998م تم توقيع 1030 اتفاقية ومعاهدة جماعية، من بينها 164 وثيقة اعتمدها مجلس رؤساء الدول ومجلس رؤساء الحكومات لم يتم تفعيل سوى سبع وثائق منها فقط

(Sakwa & Webber1999,p380.) وهو المؤشر الذي يعطي دلالة واضحة بأن دول الكومنولث ليس لها إرادة سياسية حقيقية في تفعيل هذه المشاريع أو الإرتقاء السياسي بها، ولذلك سرعان ما تخلت روسيا عن مشروع الكومنولث كإطار إقليمي وحيد للتعاون لصالح كيانات جديدة أقل شمولية، ما ساهم في تراجع أهميته من جهة، وتجزأ المنطقة من جهة أخرى .

✓**المستوى الإقتصادي:** تؤكد مختلف التقديرات الإقتصادية حالة الفشل العميق التي منيت بها مختلف الجهود الروسية الرامية للحفاظ على علاقات الإعتماد المتبادل الإقتصادي ما بين بلدان الكومنولث الموروثة عن الحقبة السوفيتية. فبالرغم من توقيع عاته الدول على اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة بتاريخ 18 أكتوبر 2011م، وقبلها على عدد كبير من المعاهدات الإقتصادية والتجارية، وإنشاء الإتحاد الجمركي الأوراسي وبعده مشروع الإتحاد الأوراسي، فإن هدف الوصول إلى السوق المشتركة التي تتيح حرية تنقل السلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة لازال هدفا افتراضيا في المنطقة. وعلى العكس من ذلك؛ عرفت هذه العلاقات تراجعا وتدهوراً مفاجئاً منذ بداية التسعينات، حيث تقلص حجم الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بأكثر من 50٪ ، وانخفض حجم التجارة البينية بأكثر من 80٪ (Vercueil 2014,p.03) ، بالرغم من أن دول الكومنولث وإلى غاية سنة 1993م كانت تنتمي إلى منطقة نقدية موحدة هي منطقة الروبل، ولكن هذه الوحدة النقدية لم تصمد طويلا أمام سعي دول المنطقة للإنفكاك من الهيمنة المالية الروسية، ما تجسد عمليا بتفككها بحلول عام 1993م ، حيث قدمت جميع دول الكومنولث تقريبًا عملاتها الوطنية الخاصة بها (Libman & Vinokurov 2012,p.40). فضلا عن توجه دول المنطقة لتنويع شراكاتها الإقتصادية والتجارية مع القوى الإقتصادية الفاعلة، كالإتحاد الأوربي والصين وتركيا، التي قدمت لدول المنطقة حوافز وآفاق تعاونية تستجيب لطموحاتها في الإستفادة من فرص التنمية الإقتصادية والتخلص من التبعية لروسيا الإتحادية .

✓**المستوى العسكري- الأمني:** في حقيقة الأمر؛ فرضت القضايا العسكرية والأمنية نفسها بشدة على أجندة تعاون روسيا مع بلدان المنطقة داخل إطار الكومنولث، إذ كان التعاون في المجال العسكري حاجة ضرورية وملحة خاصة في المرحلة الأولى على الأقل من عمر هذا المشروع وسمة بارزة له. ولذلك وقعت دول الكومنولث على أول اتفاقيتين تعنيان بإدارة وتسيير التركة العسكرية السوفيتية، وخاصة حول وجود قيادة مشتركة للقوات الاستراتيجية والحفاظ على سيطرة موحدة على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، واتفاقية بشأن القوات المسلحة وقوات حرس الحدود. (kembayev 2009, p.71).

في المجمل؛ وبالرغم من التقدم النسبي للتعاون العسكري ما بين روسيا ودول المنطقة سواء داخل مشروع الكومنولث أو ضمن منظمة معاهدة الأمن الجماعي بالمقارنة مع المجالات الأخرى، فإن هذا الجانب مثّل من ناحية أخرى إحدى أهم المجالات التي تجلى فيها بوضوح تضارب الرؤى ما بين روسيا وباقي دول المنطقة، وهو الأمر الذي انعكس في عدد الإتفاقيات الموقع عليها، فمن مجمل 179 إتفاقية أمنية وقعت دول المنطقة فقط على 40% من جميع تلك الإتفاقيات(Willerton & Slobodchikoff 2015, p.7). وهو ما دفع عضو لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما الروسي باغداساروف Bagdasarov لوصف مشروع المنظمة مثلا، بالكيان الافتراضي الذي يضر بمصداقية السياسة الخارجية الروسية، وبعدم قدرته على مواجهة حلف شمال الأطلسي بشكل فعال، أو أن روسيا بإمكانها استخدامه كأداة لحماية مصالحها الجيو-إستراتيجية الإقليمية(Douhan & Rusakovich 2016,p.41).

هـ- عوامل الإستعصاء التكاملي بمنطقة الكومنولث

إن حالة الإنسداد التي وصلت إليها مختلف المشاريع الروسية على مدار ما يقرب من ثلاثة عقود كاملة وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها المعلنة، مرده في واقع الأمر لتشكل ما يمكن الإصطلاح عليه **بمركب الإستعصاء التكاملي** بالمنطقة، والذي أضحى من أبرز التحديات التي تواجه جهود روسيا في تفعيل مختلف مشاريعها وحفاظها على روابط التبعية التقليدية التي كانت تجمعها بدول الكومنولث. حيث يتشكل هذا المركب من مزيج معقد من عوامل العطالة المتراكبة فيما بينها، والتي أدت إلى إفراغ هذه المشاريع من محتواه وحولتها إلى هياكل دون فعالية، ويمكن تفكيك هذا المركب إلى عدد من العوامل الموضوعية وغير الموضوعية التي تتوزع عبر مستويات ومجالات التفاعل الروسي مع دول المنطقة على النحو التالي :

✓ **من منظور واقعي (علاقات القوة):** يمكن القول أن غياب تهديد خارجي مشترك ما بين دول الكومنولث حال دون تبلور تصور أمني موحد، وكان عاملا حاسما في فشل التكامل العسكري- الأمني في إطار مشروع الكومنولث أو في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، إذ كانت لدول المنطقة مخاوف أمنية متناقضة تنوعت ما بين الداخلية، أو البينية، أو مخاوفها من احتمال تحرك روسي مباشر تجاهها ووقوفها وراء عدد من الحركات الإنفصالية في المنطقة. كما كانت تنظر بعض الدول بالمنطقة بأن روسيا يمكنها سلب استقلالها من جديد بشكل فعال في إطار هيئة إقليمية جديدة، قد تتحول إلى نموذج شبيه بالنموذج السوفيتي، خاصة في ظل عدم وجود دولة أو مجموعة من الدول التي يمكنها موازنة الثقل الروسي في ظل الفارق الكبير في ميزان القوة ما بينها، وباقي دول المنطقة(Kubicek 2009, p.249). ناهيك عن التخوفات الروسية في حدّ ذاتها من أن يأخذ الأعضاء الآخرون في مثل هذه المؤسسات من روسيا أكثر مما يساهمون به، وهو ما جعلها في نظر كثير من المحللين تحاول منع تطور مشروع الكومنولث ليصبح منظمة تتقاسم فيها السيادة على قدم المساواة مع باقي دول المنطقة، ما تجلى بوضوح في تخليها عن العناصر الأساسية للتعاون الاقتصادي في إطار هذا المشروع، على سبيل المثال الحفاظ على منطقة الروبل، واستبدال آليات التعاون المتعدد الأطراف بالاتفاقيات الثنائية والإجراءات الأحادية الجانب. فضلا عن ذلك، فقد كان لمعظم دول المنطقة حاجة "موضوعية" لضمان إستقلالها وبناء الدولة وتطوير اقتصاداتها الخاصة، وأمنها، وهويتها، وبالتالي فإنها تنظر إلى الترتيبات الإقليمية في إطار هذه المشاريع ككل كتهديد مباشر لسيادتها الوطنية.

✓ **من منظور الإعتماد المتبادل:** بالرغم من وجود حالة من الاعتماد المتبادل التقليدي ما بين بلدان الكومنولث، وتوفر الشروط الموضوعية لنجاح مختلف المشاريع الإندماجية، جادل كل من الأستاذين ساكوا وويبر Sakwa and Webber أن الطرح الذي يعتبر الاعتماد المتبادل شرطا كافيا لإنجاح تلك المشاريع يعاني من مشكلتين أساسيتين، **أولاً:** لا يوجد رابط مباشر وحاسم ما بين الاعتماد المتبادل والمصالح، فبالرغم من محاولة روسيا الإتحادية ربط دول المنطقة ببعضها البعض في إطار مختلف مشاريعها الجماعية، فإن مصالحهم لم تكن متقاربة في الواقع، لأن الأولوية لكثير من النخب الحاكمة بالمنطقة، كانت تتلخص أساسا في ضمان استقلالها الوطني، خاصة في مولدوفا وجورجيا وأذربيجان وأوكرانيا. **ثانياً:** أن مستويات الإعتماد المتبادل ليست ثابتة، إذ يمكن أن تتغير مع مرور الوقت، ففي أوائل التسعينيات، تم جذب غالبية دول المنطقة إلى هذا المشروع لأسباب عملية وبسبب الضغوط الروسية، وبعد ذلك وفي غضون بضع سنوات، وبفعل الصعوبات الاقتصادية والتعددية الجيوسياسية المتصاعدة تغيرت العديد من أنماط الاعتماد المتبادل التي كانت قائمة

داخل المنطقة إلى خارجها، وهو ما جعلها تتقلص بشكل مؤثر خاصة مع روسيا الإتحادية (Sakwa 1999, p.386 & Webber).

ناهيك عن أن حالة الإعتماد المتبادل ما بين دول الكومنولث لم تنشأ نتيجة لعملية حرة وعضوية نمت بمرور الوقت وخلقت حاجة أو مطلبا لكي تتحول إلى مؤسسة فوق- وطنية، بل تمثل في جوهرها واحدة من الآثار المتبقية للتجربة السوفيتية، والتي كان ينظر إليها سلبًا في العديد من أوساط النخب في المنطقة، وبالتالي فإن الحفاظ على العديد من هذه العلاقات لم يكن منطقيا، لا سيما بمجرد قيام الكومنولث بإنجاز مهمته الأساسية في إدارة تفكك الاتحاد السوفيتي. ولذلك فقد أثبتت الإغراءات الحمائية أنها أقوى بكثير من مفاهيم التجارة الحرة والاستثمار العابر للحدود، خاصة في ظل غياب ميزانيات كافية لتشجيع التعاون في إطار مختلف تلك المشاريع.

✓ **من وجهة نظر بنائية:** ولأن المشاريع أو الرؤى الهيمنية يمكن أن تكون أيضًا بنى اجتماعية تتغير بمرور الوقت، فقد أصبح تعزيز كومنولث الدول المستقلة وغيره من المشاريع التكاملية أقل جاذبية بالنسبة لروسيا ذاتها، حيث تغيرت رؤيتها وتصورها لتلك المشاريع ، فبقدر ما كان صناع القرار الروس يتصورن مصدر التهديدات الأساسية من الخارج، فإن هذا التصور قد تحول إلى الداخل بفعل العديد من التحولات الجيوسياسية، كالثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا، وقيرغيزستان. وهو ما يفسر تخلي روسيا عن عدد من مبادراتها التكاملية الشاملة لصالح مشاريع أقل شمولية كمشروع الإتحاد الأوراسي الذي يضم دولا تتميز بولاء أنظمتها السياسية لروسيا أكثر مما يمكن أن تقدمه لعملية التكامل الإقتصادي الإقليمي.

بالإضافة إلى ذلك، تفتقد مختلف المشاريع الروسية لأية أسس فكرية أو أيديولوجية واضحة وجامعة لدول المنطقة. ولأن الهويات والأفكار والاهتمامات ليست ثابتة، بل تتطور وتخضع لتأثير القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية، فقد تطورت توجهات كثير من دول المنطقة نحو الديمقراطية وتطوير علاقاتها بشغف مع أوروبا والولايات المتحدة والقوى الأخرى، حيث تغيرت أفكار و تمثلات صناع القرار ونخب دول المنطقة تجاه روسيا ودورها الإقليمي بمرور الوقت، وأصبحت أكثر قومية وميولا نحو قناعات ومشاريع أخرى تتناقض مع طموحات روسيا في تحويل المنطقة إلى كتلة إقتصادية وسياسية وعسكرية متماسكة(Kubicek 2009, p.254). كما أدت كثير من الإجراءات والممارسات الروسية أحادية الجانب خاصة منذ تولي الرئيس بوتين الحكم إلى نفور نخب وشعوب دول الكومنولث من أدوار روسيا وسياسات القوة التي انتهجتها في كثير من القضايا والملفات، وتوظيفها للأقليات الروسية تجاه بعض الدول كأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا. ما جعل تلك الدول تنظر إلى الدور الروسي كعامل مهدد للأمن والإستقرار بالمنطقة، وحول تلك المشاريع إلى مجرد أدوات في سياسة الهيمنة الروسية، وهو ما رسخ قناعات نخب وشعوب دول الكومنولث بأن وعد المشاريع الروسية بالتكامل، لم يكن سوى وهم كبير ، ولا يعدو كونه أكثر من عملية مأسسة لهيمنة روسيا التقليدية على تلك الدول بأدوات جديدة.

الخاتمة

بناءً على ما تم استعراضه، يبدو أن نجاح السياسة الخارجية الروسية في تحقيق هدفها بإعادة إحكام السيطرة على دول الكومنولث بات مرهونا بشكل حاسم بمدى قدرتها على تجاوز حالة العطالة التي

دخلت فيها مختلف مبادراتها ومشاريعها الإندماجية بالمنطقة، وهو الهدف الذي لا زال يبدو إفتراضيا لحدّ بعيد، خاصة في ظل الضغوطات والعقوبات الغربية المفروضة عليها على خلفية الأزمة الأوكرانية وتراجع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، ما سيعمق من حالة الإنسداد التكاملي في المنطقة، بالنظر لتداعيات هذه الأوضاع على تراجع قدرات روسيا من جهة، وإمكانية تمويلها لمشروع الإتحاد الإقتصادي الأوراسي، الذي يراهن عليه الرئيس بوتين لإحداث ديناميكية تكاملية جديدة بالمنطقة.

إن تجاوز هذه الحالة، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مراجعة المقاربة الروسية الإقليمية برمتها تصورا وممارسة، من خلال تبني استراتيجية قيادة إقليمية بدل نهج الهيمنة التقليدية، وتطعيم مشاريعها ومبادراتها بطروحات وظيفية، وتخفيف هواجس ومخاوف تلك الدول من سياسات القوة التي انتهجتها تجاه بعض الجمهوريات، كأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، التي أضحت اليوم أكثر رغبة في الإبتعاد عن روسيا من الإقتراب منها، وأميل للانعتاق من الهيمنة الروسية والتطلع لتطوير علاقاتها مع قوى من خارج المنطقة، للإستفادة من فرص الإندماج ضمن مشاريعها ومبادراتها التي تستجيب لطموحاتها في إنجاح مسارات تحولها وبناء اقتصادات وطنية متطورة.

وبقدر ما أضحى هذا الإستعصاء التكاملي بمثابة التحدي المباشر للسياسة الروسية، فإنه تحول من ناحية أخرى إلى قوة هدم تدفع باتجاه تجزء المنطقة، وفرصة استراتيجية لمشاريع ومبادرات القوى المنافسة كمشروع الشراكة الشرقية الذي يقوده الإتحاد الأوربي، أو مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين مؤخرا، والتي باتت تهدد بانفلات جهوريات أخرى بشكل نهائي من دائرة النفوذ الروسي، وتذويب مختلف المشاريع الروسية الإقليمية في إطارها.

قائمة المراجع

1. سلامة، معتز محمد. (أفريل 1993)، "مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد". مجلة السياسة الدولية. العدد 112. القاهرة.
2. Czerewacz-Filipowicz, Katarzyna & Konopelko, Agnieszka. (2017). Regional Integration Processes in the Commonwealth of Independent States. Switzerland: Springer International Publishing AG.
3. Deyermond, Ruth. (December 2004). "The State of the Union: Military Success, Economic and Political Failure in the Russia–Belarus Union", Europe-Asia studies, Vol. 56, N°. 08.
4. Douhan, F. Alena & Rusakovich, Andrei. (2016).Collective Security Treaty Organisation? Contingency planning after 2014. Geneva-Minsk: Geneva centre for democratic control of armed forces.
5. International Crisis Group. (2016).The Eurasian Economic Union: Power, Politics and Trade.Report N°240.availabe at: https://bit.ly/39njEyb
6. Karliuk, Maksim. (2016). "The Eurasian Economic Union: An Eu-Like Legal Order In The Post-Soviet Space?". Working Paper.National Research University Higher School of Economics.Russian Federation.
7. Kembayev, Zhenis. (2009).Legal Aspects of the Regional Integration Processes in the Post-Soviet Area. berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

8. Konofczuk, Wojciech. (May 2007)."The failure of integration: The CIS and other international organizations in the post-Soviet area". 1991–2006. Warsaw: Centre for Eastern Studies.
9. Kropatcheva, Elena. (November 2016). "Russia and the Collective Security Treaty Organization: Multilateral Policy or Unilateral Ambitions?" .Europe-Asia Studies. Vol. 68. N°. 09.
10. Kubicek, Paul.(February 2009). "The Commonwealth of Independent States: an example of failed regionalism?". Review of International Studies.Vol 35 .Supplement issue S1.
11. Laruelle, Marlene, (May 2015)The "Russian World" Russia's Soft Power and Geopolitical Imagination, The Center on Global Interests , Washington, D.C,
12. Libman , Alexander and Vinokurov, Evgeny.(2012).Holding-Together Regionalism: Twenty Years of Post-Soviet Integration. London: Palgrave Macmillan.
13. Møller, Karsten. (2009). "Collective Security Treaty Organisation: An Entangling Alliance". in Peter Dahl Truelshen (ed.) International Organisations: Their Role in Conflict Management. Copenhagen: Royal Danish Defence College.
14. Nygren, Bertil. (2008). The Rebuilding of Greater Russia: Putin's foreign policy towards the CIS countries. New York: Routledge.
15. Pedersen, Thomas. (2002). "Cooperative Hegemony: Power, Ideas and Institutions in Regional Integration". Review of International Studies. Vol. 28. N°. 04 .
16. Qoraboyev, Ikboljon. (2010). "From Central Asian Regional Integration to Eurasian Integration Space? The Changing Dynamics of Post-Soviet Regionalism". in Evgeny Vinokurov (editor): Eurasian Integration Yearbook 2010.Almaty: Eurasian Development Bank.
17. Roberts, Sean & Moshes, Arkady. (2016). "The Eurasian Economic Union: a case of reproductive integration?". Post-Soviet Affairs. Vol 03.Issue 6 .
18. Sakwa, Richard & Webber, Mark. (1999). "The Commonwealth of Independent States, 1991-1998: Stagnation and Survival". Europe-Asia Studies.Vol. 51.N°. 03.
19. Teurtrie, David. (Été 2017). "L'OTSC : une réaffirmation du leadership russe en Eurasie post-soviétique ? ".Revue Défense Nationale. N° 802.
20. Vardanyan, Lilit. (Décembre 2013)."La Russie de Vladimir Poutine et l'intégration économique de l'espace post-soviétique".Études arméniennes contemporaines.N°.02.
21. Vercueil, Julien. (Juillet 2014)." L'Union Economique Eurasiatique au prisme de la Russie ".Géo économie.N°71.
22. Vieira, Alena.(2016). "A Tale of Two Unions: Russia–Belarus Integration Experience and its Lessons for the Eurasian Economic Union". Journal of Borderlands Studies. Vol. 32. Issue .1.
23. Voitovich, A. Sergei. (1993)."The Commonwealth of Independent States: An emerging institutional model ".European journal of international law. vol. 04.Issue 01.
24. Willerton, John, and Slobodchikoff, Michael. (2015). "Mistrust and Hegemony: Regional institutional design, the CIS, and Russia", International Area Studies Review. Vol 18. Issue 1.

25. Yesevi, Çagla. (November 2014). "New Regionalism in Post-Soviet Territory: Evolution from Eurasian Economic Community to Eurasian Economic Union". Mediterranean Journal of Social Sciences. Vol 05.N°. 23.
26. Yilmaz, Serdar. (2017). "Eurasian Economic Union: A Regional Economic Hegemony Initiative". Journal of Eastern European and Central Asian Research. Vol.04 No.02.